البعد التداولي لقضية التعريف والتنكير

The deliberative dimension of the issue of definition and denial

د- فوزية دندوقة[1,*]

[1]جامعة بسكرة، (الجزائر)، fz.dendouga@univ-biskra.dz

تاريخ الإيداع: 2021/08/13 **تاريخ المراجعة**: 2021/09/08 **تاريخ النشر**: 2021/09/30

ملخص:

نسعى من خلال هذا المقال أن نعالج قضية التعريف والتنكير في اللغة العربية من منظور تداولي، بعقد مقارنة بين ما جاء به النحاة العرب، وما قال به التداوليون في الدرس الغربي، ففي ظل ازدهار النظريات الغربية الحديثة نحاول أن نكشف عن بعض مكنونات تراثنا التي تبين عن وعي فكري سابق متميز.

وذلك بالإجابة عن الإشكالية الجوهرية التي حددت منطلقا للدراسة وهي: ما هي الأبعاد التداولية لقضية التعريف والتنكير؟

الكلمات المفتاحية: التداولية، التعريف، التنكير، اللغة العربية.

***Abstract**: Through this article, we seek to address the issue of definition and denial in the Arabic language from a pragmatic perspective, by comparing what the Arab grammarians came with, and what the pragmatists said in the Western lesson. Distinguished prior intellectual awareness.*

By answering the fundamental problem that identified a starting point for the study, which is: What are the deliberative dimensions of the issue of definition and denial?

***Key words**: Pragmatics, definition, denunciation, Arabic language.*

1. تقديم:

يزخر الدرس العربي القديم بكثير من ملامح النظرية اللسانية المعاصرة، وقد كثرت بهذا الشأن الكتابات التي تحاول إبراز هذه الملامح، لا ولعا من المغلوب بتقليد الغالب، بل سعيا للكشف عن نظرٍ ثاقب تميز به علماء العربية منذ قرون، ونحن في هذه الدراسة نسير نحو المسعى نفسه، بالوقوف عند واحدة من أهم قضايا النحو العربي، وهي قضية التعريف والتنكير، التي أسالت كثيرا من الحبر، لنكشف عن أبعادها التداولية، منطلقين من كونها ليست مجرد قواعد نظرية، بل قضية لغوية ذات بعد تخاطبي بامتياز.

* المؤلف المراسل

وتحقيقا للأهداف التي سطرناها لهذه الدراسة تتبعنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يقف عند آراء نحاة العربية وأقوالهم، فيحللها ويفسرها، ويستخلص البعد التداولي من ثناياها، كل ذلك بمنهجية علمية مبتداها إجلاء لمصطلح التداولية وتحديد لمفهومها، ثم تلخيص لمعنى التعريف والتنكير في اللغة العربية، ومرتكزها مقاربة تداولية لهذه الظاهرة اللغوية؛ ليكون منتهاها تلخيص لأهم نتائج البحث والدراسة.

2. مفهوم التداولية:

التداولية ترجمة للمصطلح (Pragmatics) الإنجليزي الذي يعني المذهب اللغوي التواصلي الجديد والذي يفسر كثيرا من الظواهر اللغوية، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر بين مختلف الدارسين المنشغلين بالتداولية، وتساؤلاتهم عن القيمة العلمية للبحوث التداولية، وتشكيكهم في حدوثها، فإن معظمهم يقر بأن قضيتها هي إيجاد القوانين الكلية للاستعمال اللغوي، والتعرف على القدرات الإنسانية على التواصل اللغوي، وبذلك تصبح التداولية علم الاستعمال اللغوي[1]، و تتلخص مهامها في:

-دراسة "استعمال اللغة" فهي لا تدرس البنية اللغوية في ذاتها، بل تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقامية المختلفة، أي بالنظر إليها بأنها (كلام محدّدُ) صادر من (متكلم محدد)، موجه إلى (مخاطب محدد)، وفق (لفظ محدد)، في (مقام تواصلي محدد)

- شرح كيفية جريان العمليات الاستدلالية في معالجة الملفوظات.

- تبين الأسباب التي تجعل التواصل غير المباشر وغير الحرفي أفضل من التواصل الحرفي المباشر.

- شرح الأسباب التي أدت إلي فشل المعالجة اللسانية البنيوية الصرف في معالجة الملفوظات، حيث تبتعد عن الأحداث الكلامية الحقيقية في الواقع المجسد، مما جعلها مفتقرة إلى التعيين والإحالة؛ لأنها تفقد القواعد الإحالية التفسيرية[2].

وأبرز المفاهيم التداولية الفعلُ الكلامي (Speech act) الذي أصبح مفهومه بمثابة "نواة مركزية في الكثير من الأعمال التداولية، وفحواه أنَّه كل ملفوظ ينهض على نظام شكلي دلالي إنجازي تأثيري، وفضلا عن ذلك يعد نشاطا ماديا يتوسل أفعالا (Actes locutoires) تخص ردود فعل المتلقي كالرفض والقبول، ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلا تأثيريا، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب، اجتماعيا أو مؤسساتيا، ومن ثم إنجاز شيء ما"[3].

كما تعد القصدية من الآراء السائدة في التيار التداولي، فالنص موئل تقاطعات بين المرسل والبنية النصية وملتقى الخطاب، ولم يعد سائغاً النظر إلى النص في ذاته، كما فعلت التصورات الشكلانية، إلا من قبيل بناء النماذج، وتسهيل عملية التصنيف، إذ أصبح النص عبارة عن أفعال كلامية منجَزَة من المؤلف، يقصد بها أنماطاً من تأثير المتلقي. ولهذا أصبحت مقاصد المتكلم مؤشرات حاسمة في عملية التأويل، و إلغاؤها إلغاءٌ لجزء معتبر من معمار المعنى النصي إن لم يكن إعداماً مطلقاً له[4].

أما نظرية الملاءمة اللغوية (Théorie de la perlinence) فهي نظرية تداولية معرفية، أرسى معالمها كل من اللساني البريطاني ديردر ولسن (D.Wlson)، والفرنسي دان سبربر (D.Sperper). ولعل أهم ميزة في نظرية الملاءمة تصورها للسياق، إذ لم يعد شيئا معطى بشكل نهائي، أو محددا قبل عملية التلفظ، وإنما يبنى تبعا لتوالي الأقوال[5]، ويتشكل قولا إثر قول، وهنا تتجلى أهمية المفاهيم القائمة في الصيغة المنطقية، فما يظهر فعليا في الصيغة المنطقية هو عناوين المفاهيم التي سنبحث عنها في الذاكرة ذات المدى البعيد، وتمكن هذه العناوين من التوصل إلى المعلومة الموجودة في المفاهيم المعينة، والمنتظمة في شكل مداخل مختلفة موافقة لأنماط مختلفة من المعلومات[6].

3. النكرة والمعرفة في اللغة العربية:

يعرف الزمخشري (538ه) المعرفة بأنها "ما دل على شيء بعينه"[7]، أما النكرة فيعرفها أبو البقاء الكفوي (1095ه) بأنها "ما لا يدل إلا على مفهوم من غير دلالة على تمييزه وحضوره وتعيين ماهيته من بين الماهيات، وإن كان تعقله لا ينفك عن ذلك، لكن فرق بين حصول الشيء، وملاحظته، وحضور الشيء، واعتبار حضوره"[8]، والمعرفة في لفظها إشارة إلى أن مفهومها معلوم لدى السامع بوجه ما، خلافا للنكرة التي لا يملك لفظها إشارة إلى تلك المعلومية وإن كان معلوما عند السامع[9].

وللظاهرة في اللغة العربية أغراض بلاغية جمة، يحددها السياق، فالمتكلم العربي يستخدم النكرة للتحقير، أو التعظيم، أو التهويل، كما يستخدمها للتقليل كقوله تعالى: ﴿لم يَلبثُوا إلا سَاعةً من نَهارٍ﴾[10] . ويستخدم المعرفة للمبالغة في المفاضلة، فيقول، فلان الأجمل، والأفضل، أو للتوضيح والتفصيل في الوصف، فيقول مثلا: آمنت بمحمد النبي الأمي.

وقد أحصى علماء العربية المعارف على اختلاف بينهم، وهي عند أكثرهم محصورة في خمسة: الضمير والعلم واسم الإشارة والمقترن بالأداة، والمضاف إلى معرفة.

4. المقاربة التداولية للتعريف والتنكير:

تبدو ملامح التداولية بارزة في الدرس اللغوي العربي عندما نطالع تعريفات القدامى للمعرفة والنكرة، فهذا ابن يعيش (643ه) يقول في شرح المفصل: "المراد بالمعرفة ما خص واحدا من الجنس لا يتناول غيره، وذلك متعلق بمعرفةِ المخاطَبِ دونَ المتكلِّم، إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا، كقول القائل لمن يخاطبه: في داري رجل، ولي بستان، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلم أيضا، نحو قولك: أنا في طلبِ غلامٍ أشتريه ، ودارٍ أكتريها، ولا يكونُ قصدُه إلى شيء بعينِه"[11]، مركزا في القول على المخاطب كقيمة تواصلية مهمة، وهذا الاهتمام بالمخاطب في تعريف النكرة بعد تداولي يؤكده توجه التداوليين - خلافا للسانيين- نحو دراسة اللغة أثناء استعمالها في سياق التخاطب، وذلك بالنظر في كل ما يحيط بالعملية التواصلية، للوصول إلى المعنى، وإبرازا مقاصد المتكلم.

ويقول أبو البقاء العكبري (616ه) إن "المعرفة هي اللفظ المتناول للمعين الذي لا شركة فيه بالوضع"[12]. إذ أن المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع[13]، وهذه الإشارة إلى الاستعمال تأكيد آخر على حضور الملمح التداولي في الدرس العربي، حيث إن التداولية كما سبق الذكر هي دراسة اللغة في علاقتها بمستعمليها، ولما كان الاعتبار في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال، دل ذلك على ارتباطها بمؤوليها، وبيَّن طابعها التخاطبي.

وعند الحديث عن مباحث التداولية تستوقفنا الإشارايات كمبحث مهم من مباحثها، يعنى بدراسة العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام[14]، كالضمائر والموصولات...، ولهذه العناصر في العربية تصنيف آخر، فهي المبهمات، وعلى الرغم من هذه التسمية إلى أن علماء العربية يتفقون على أنها نوع من أنواع المعارف، بل إنهم اعتبروا الضمير مثلا من أعرف المعارف، وإنما هي مبهمة؛ لأن مرجعها لا يتحدد إلا في سياق الخطاب الذي وردت فيه.

وإنما صار الضمير معرفة كما يقول المبرد (286ه)؛ لأنك لا تضمره إلا بعدما يعرفه السامع[15]، فلا تقول: قرأته، وانهيته، وفهمته، إلا إذا كان يعرف على ماذا يعود الضمير، وهنا يحضر مفهوم الافتراض المسبق الذي سنفصل القول فيه لاحقا.

لقد اعتنى نحاة العربية بقرينة التعريف والتنكير عناية بالغة في دراساتهم النحوية ما جعلهم يخصصون لأقسام المعارف والنكرات ومراتب التعريف والتنكير أبواب نحوية مستقلة بذاتها كالعلم والضمير والاسم الموصول وأسماء الإشارة والمعرف بأل وغيرها من الموضوعات التي تتعلق بالمعرفة والنكرة، وذلك لأهمية هذه القرينة في تفسير الأحكام النحوية، ولكن الباحث المتأمل يجد أن هذه الموضوعات قد جاءت خدمة لمباحث نحوية أخرى كالمبتدأ والخبر وأخبار النواسخ والنداء والحال والتمييز والعدد، وغيرها من الموضوعات النحوية التي تعتمد في دراستها على معرفة التعريف والتنكير[16].

ولأن هذه القرينة تخص الأسماء وجب الحديث عن صور ائتلاف الكلام من أسماء وأهمها المبتدأ والخبر، فالأصل في المبتدأ أن يكون معرفة وفي الخبر أن يكون نكرة، لأنك إذا قدمت حكما مألوفا ومعلوما لدى المخاطب لن تجد فائدة في إعادة إبلاغه له، اللهم إلا إذا كان على سبيل التذكير، والأمر نفسه بالنسبة للمبتدأ، فهو في جملته محكوم عليه، ولابد أن يكون المحكوم عليه معروفا، فإن لم يكن كذلك فما فائدة المخاطب أو السامع في معرفة الحكم، فالغرض من الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، وتنزيله منزلتك في علمك بذاك الخبر، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، فإن قلت: رجل قائم أو عالم أو مريض... وما إلى ذلك من الأخبار، لم يكن في كلامك ما يفيد السامع، لأنه ليس من الغريب، وليس بالجديد أن يكون هناك رجل قائم أو عالم أو مريض في هذا الوجود ممن لا يعرفهم المخاطب، وليس هذا ما ينتظر السامع أن يسمعه، ولا أن تنزله منزلتك في العلم به، فإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة، كانت المعرفة مبتدأ والنكرة خبرا، لأنك إذا ابتدأت بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت فإنما ينتظر الذي لا يعلمه، فإذا قلت (قائم) أو (حكيم)، فقد أعلمته بمثل ما تعلم مما لم يكن يعلم، وإذا قدمت وقلت (قائم زيد) فقد قدمت نكرة لا يعرفها المخاطب، ولا فائدة له بتقديمها.

والحقيقة أن المعرفة والنكرة إنما تقاس بالنسبة للمخاطب، فما كان معروفا عنده فهو معرفة، وما كان منكورا فهو نكرة ، لذلك تجد النحاة يجوزون الابتداء بالنكرة في مواضع حصول الفائدة[17]، وذلك ما عول عليه المتقدمون، فمتى حصلت جاز لك أن تبتدئ بالنكرة، بينما راح المتأخرون يعدون هذه المواضع ويحصونها؛ لأن معرفتها غير متسنية للجميع، فتتبعوها بين مكثر ومقل[18].

وقد قال ابن الدهان (569ه): إذا حصلت الفائدة فاخبر عن أي نكرة شئت، لأن الغرض من الكلام إنما هو الإفادة، وإذا حصلت هذه الإفادة جاز لنا أن نبدأ بالنكرة، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ سواء أكان معرفة أو نكرة، مختصة بوجه أو غير مختصة هو عدم علم المخاطب بما سيقدم له كحكم لهذا المحكوم عليه، فلو علم الحكم – وإن كان المبتدأ معرفة- عد الكلام لغوا، لأنك عندما تخبر عالما بقيام زيد، فتقول: زيد قائم، لن يكون في كلامك ما يرغب السامع إلى سماعه أو معرفته، بينما يصح- مقابل ذلك – أن تخبر عن قيام رجل ما في الدار، إذا كان ذلك حكما جديدا للسامع[19]، وخلاصة قولنا هذا إن الابتداء بالنكرة المفردة المحضة يبقى غير جائز، وممتنعا ما لم يفد، وما لا فائدة فيه لا معنى للتكلم به[20].

وهنا يحدث التقاطع بين النحو العربي واللسانيات التداولية حيث إن الافتراض المسبق مبدأ يقوم على أساس ما للسامع من معرفة سابقة بفكرةٍ ما في خطابه، و للتمثيل على ذلك نقدم هذه الجملة: رافقت أخي إلى المطار، وهذا تركيب نحوي يرتكز الكلام فيه على (أخي) وهو اسم مضاف إلى ياء المتكلم مما رفع عنه التنكير، فصارت الكلمة بذلك معلومة الهوية، بنسبتها إلى المتكلم، ومن ناحية ثانية يرى علماء التداولية أن هذا الخطاب ما كان ليوجه بهذه الصورة لولا معرفة مسبقة لدى المخاطَب بأن للمخاطِب أخا، ولو لم يكن الأمر كذلك لجاءت الصيغة كالآتي: لي أخ مسافر، رافقته إلى المطار.

رافقت..... أخي إلى المطار

فعل مرافقة ..... الأخ

خبر جديد ..... معلومة سابقة (افتراض سابق)

النكرة ..... المعرفة

وفي هذا الصدد يقول فينيمان (Theo Vennemann) بأن لكل خطاب رصيدا من الافتراضات السابقة مستمدة من المعرفة العامة، ومن سياق الحال والجزء المكتمل من الخطاب ذاته، فلدى كل طرف من أطراف الخطاب رصيد من الافتراضات المسبقة التي تزداد نسبتها مع تقدم العملية التواصلية[21].

وهذا ما يجعلنا نسترجع مرة أخرى التعريف القائل: "اعلم أن التعريف معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه المخاطب فيكون منكورا، كقولك للمخاطب: في داري رجل، ولي بستان، وهو لا يعرف الرجل بعينه ولا البستان، ويجوز أن يكون المتكلم أيضا لا يعرف، كقول الرجل لمخاطبه: أنا في طلب غلام أشتريه، ودار أكتريها، ولا يكون قصده شيئا بعينه"[22]، وهو ما جعل علماء التداولية يذهبون إلى القول بأن المتكلم يوجه حديثه إلى المخاطب على أساس مما يفترض سلفاً أنه معلوم له، فإذا قال أحدهم: طلقت زوجتي، فيفترض سلفاً أنه متزوج، وأن هناك مبرراً يدعو إلى طلاقهما... وكل هذا موصول بسياق الحال، وعلاقة المتكلم بالمخاطب[23].

ولا شك أن أداة التعريف تشير إلى ما يسمى بالمعلومات السابقة، لأن التعريف يعتمد على ما يفترضه المتكلم من علم السامع بالأمر. بينما يؤدي معنى التنكير وظيفة الإشارة إلى معلومات لاحقة، أي إلى وحدات لغوية، لم يخبر عنها بعد.

فالمعرفة تحمل في لفظها دليلا على أن مفهومها معهود ومعلوم بوجه ما، بخلاف النكرة، فإن معناها وإن كان معلوما في ذهن السامع إلا أنه لا يحمل دليل تلك المعلومية[24].

وهنا يحضر مفهوم آخر من المفاهيم التداولية وهو نظرية الملاءمة الذي عرفنا فيه أن لوسيط الجهد المعرفي دور في تقويم مدى ملاءمة القول، وذلك حسب المبدأ الآتي (كلما قل الجهد المعرفي المبذول في معالجة الملفوظ ازدادت درجة ملاءمة هذا الملفوظ، وكلما استدعى التعامل مع ملفوظ ما جهدا كبيرا كانت ملاءمته ضعيفة)[25]، فملاءمة الملفوظ تزداد إذا كانت نتائجه أكثر، وكلما تطلب جهدا أقل في تأوليه.

ولعل قواعد العربية التي تفرض على المتكلم استعمالات معينة خير دليل على ملاءمة الخطاب لسياقه، من جملة هذه القواعد مثلا (عود الضمير على أقرب مذكور)، وإنما كان هذا الشرط تحقيقا لسلامة المعنى وأمن اللبس، فالضمير من المعارف التي يتحدد معناها في سياقها، وعوده على الأقرب راجع إلى اختصار الجهد في التفسير والتأويل، ومن قواعد العربية أيضا (الأصل توافق الضمائر في المرجع) حذرا من التشتيت، الذي قد يترتب عليه جهد كبير في التأويل، بل إنه قد يتسبب في فساد المعنى وهجنته، لهذا لما جوز بعضهم في قوله تعالى: ﴿أن اقذفيه في التابوت فاقذفيه في اليم﴾[26]، أن الضمير في الثاني للتابوت وفي الأول لموسى عابه الزمخشري؛ لأنه تنافر يخرج القرآن الكريم عن إعجازه، وعد الضمائر كلها راجعة إلى موسى[27].

من المفاهيم التداولية أيضا التي تحضر في تراثنا العربي مفهوم السياق الذي أصبح معطى جوهريا، وموضوعا مركزيا يؤطر عملية إنتاج الكلام المرتبطة ارتباطا وثيقا بمتلقي الخطاب، ونلمح هذا المعنى في قضية التعريف والتنكير في الدرس العربي بتتبع حجة الكوفيين لتقديمهم اسم الإشارة على العلم في حين جعل البصريون العلم أعرف منه[28]، وقد احتج الكوفيون لذلك بأنه يعرف بشيئين: القلب والعين، وأما العلم فيعرف بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد، وحجة الكوفيين في أنه يعرف بالقلب والعين، أمر تواصلي محض، فالعين تعني هنا الحضور[29]، وهو أهم قيمة في سياق الموقف الذي يعني جملة العلاقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام، وهذه القيمة السياقية التي يعرِّف بها الكوفيون اسم الإشارة تؤكد ما افترضناه في بداية هذه الدراسة من أن قضية التعريف والتنكير في اللغة العربية ذات أبعاد تداولية يكشفها الاستعمال اللغوي في سياق بعينه.

5. خاتمة:

ختاما لهذه المقاربة التداولية التي حاولنا من خلالها النظر إلى قضية التعريف والتنكير في اللغة العربية من منظور تداولي سعيا منا للكشف عن مدى استجابة الدرس العربي القديم لمقتضيات النظرية الغربية الحديثة ممثلة في الدرس التداولي الذي أثبت اليوم نجاعته في مجال العلوم الإنسانية لا كسلة مهملات للدرس اللساني، بل كآليات حديثة تدرس اللغة أثناء الاستعمال وصلنا إلى أن الظاهرة المدروسة لا تخرج عن كونها ظاهرة لغوية ذات أبعاد تداولية بارزة، يكشفها استعمالنا للغة، وتوظيفنا للمعرفة والنكرة في سياقات لغوية مختلفة.

6. قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1) الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1993.
2) الأنباري (عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1982م.
3) آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003.
4) براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997.
5) حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2006.
6) الرضي، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.
7) ابن السراج، الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1985.
8) السيوطي (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية
9) العكبري (أبو البقاء)، المتبع في شرح اللمع. تحقيق عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1994.
10) ابن يعيش (موفق الدين)، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر.
11) الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998.
12) ابن هشام، المغني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999.
13) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الإسكندرية، 2002.
14) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)، الكامل في اللغة والأدب، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997.
15) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني الغربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005.

- **المجلات:**

16) إبراهيم صالح الحندود، درجات التعريف والتنكير، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، ع31، 1452هـ.
17) محمود مبارك عبيدات، ظاهرة التعريف والتنكير في ضوء اللسانيات التواصلية، مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، ع64، 2018.
18) مصطفى تاج الدين، النص القرآني ومشكل التأويل، مجلة الوحدة الإسلامية، ع 14، 2005.

هوامش وإحالات المقال

[1] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني الغربي، دار الطليعة، بيروت، ط1، 2005، ص 16، 17.

[2] م ن/ص 26، 27.

[3] م ن/ص 40.

[4] مصطفى تاج الدين، 2005، صفحة 8

[5] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 36، 37.

[6] آن روبول، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة: سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني دار الطليعة، بيروت، ط1، 2003، ص 77، 78.

[7] ابن يعيش، (موفق الدين)، شرح المفصل، الطباعة المنيرية، مصر، 5/.85

[8] الكفوي، (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني)، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1998، ص 894.

[9] (إبراهيم صالح الحندود، 1452هـ، صفحة 399

10 الأحقاف/35.

[11] ابن يعيش، شرح المفصل، 5/ 85.

[12]العكبري، (أبو البقاء)، المتبع في شرح اللمع. تحقيق عبد الحميد حمد محمد محمود الزوي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1994، ص452.

[13] إبراهيم صالح الحندود، درجات التعريف والتنكير، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج19، ع31، 1452هـ، ص399.

[14] الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث ما يكون به الملفوظ نصا، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1993، ص 116.

[15] المبرد، (أبو العباس محمد بن يزيد)، الكامل في اللغة والأدب، تعليق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997، ص 261.

[16]حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ط1، 2006، ص 190، 191.

[17] ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 85، 86

[18]ابن هشام، 1999 المغني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1999، 539/2.

[19] الرضي، 1995 شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، 88/1، 89.

[20]ابن السراج، 1985 الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت، ط1، 1985، 59/1.

[21] براون ويول، تحليل الخطاب، ترجمة محمد الزليطني ومنير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997، ص96.

[22] ابن يعيش، شرح المفصا، ص 85.

[23] محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الإسكندرية، 2002، ص 26.

[24] إبراهيم صالح الحندود، درجات التعريف والتنكير، ص 399.

[25] مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، ص 40.

[26]طه/39

[27] السيوطي، (أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، ص 1272.

[28] الأنباري،(عبد الرحمن بن محمد)، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، 1982م، 2/ 707.

[29]محمود مبارك عبيدات، ظاهرة التعريف والتنكير في ضوء اللسانيات التواصلية، مجلة مجمع اللغة العربي الأردني، ع64، 2018، ص 75.